



# الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-216  
25 مارس 2002  
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

لجنة الصياغة

## المجموعة الرابعة من النصوص المقدمة من اللجنة الخامسة إلى لجنة الصياغة

اعتمدت اللجنة الخامسة مشاريع القرارات والتوصيات التالية، مع بعض التعديلات. وهذه النصوص معروضة على لجنة الصياغة للنظر فيها وإحالتها إلى الجلسة العامة:

1. مراجعة مقترحة للقرار 13 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 1998 (على أساس الوثيقة 182)
2. مشروع قرار جديد مقترح (على أساس الوثيقة 183)
3. مراجعة مقترحة للقرار 17 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 1998 (على أساس الوثيقة 184)

رئيس اللجنة الخامسة

طوني زيتون



# الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة 182(Rev.1)-A

24 مارس 2002

الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 5

البند 4 (ب) و 4 (ج) و 4 (د) من جدول الأعمال

المراجعة المقترحة للقرار 13 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (1998)

تعبئة الموارد والشراكة لتسريع تنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يشير

إلى القرار 13 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن تنمية الاتصالات في العديد من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً تعاني من النقص في الموارد المالية؛

ب) أن أساليب التمويل التقليدية لم تقلل الفجوة التي تفصل البلدان النامية عن البلدان المتطورة،

وإذ يلاحظ

أ) أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002) أكد مرة أخرى في إعلانه وقراراته الالتزام بتعزيز توسيع وتنمية خدمات الاتصالات في البلدان النامية وتسخير الطاقات لتطبيق خدمات جديدة وابتكارية؛

ب) اعتماد وتنفيذ خطة عمل إسطنبول لفوصلها الرئيسية عن تنمية البنية التحتية العالمية للمعلومات والبرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ يعترف

أ) بأن قطاع الاتصالات في بعض البلدان لا يحظى بالأولوية الواجبة في توزيع مخصصات الميزانية؛

ب) بأن قطاع الاتصالات يقدم معدلات عالية من عائدات الاستثمار وأن هذه العائدات تأتي على نحو أسرع منه في القطاعات الأخرى، ومع ذلك يظل التمويل من المؤسسات التمويلية في قطاع الاتصالات منخفضاً نسبياً.

ج) بأن ثمة حاجة إلى نهج عملية وسريعة لتعبئة الموارد من أجل قطاع الاتصالات؛

د) أن الشراكات ينبغي أن تعود بالنفع على الطرفين من أجل تضيق الفجوة،

يقرر

- 1 أنه ينبغي للفاعلين الرئيسيين في مجال الاتصالات مواصلة تشجيع الاستثمار واستكشاف مشاريع الشراكة المبتكرة والمشاريع المشتركة لتمويل تنمية الاتصالات؛
- 2 أنه ينبغي أن تواصل الإدارات اتخاذ الخطوات الضرورية لكي يصبح قطاع الاتصالات أكثر جذباً للاستثمار؛
- 3 أنه ينبغي استمرار الحوار بين مشغلي الاتصالات ووكالات التمويل لإعداد مشاريع جذابة تجارياً؛
- 4 أنه ينبغي بذل الجهود لتخفيض فترات التأخير في تمويل دورات المشاريع وتنفيذها،

يطلب إلى الأمين العام

- 1 أن يشرع فوراً في تدابير وبرامج خاصة لدعم وتنشيط الشراكات، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، جدول أعمال التوصيل في الأمريكتين والشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومعهد أمريكا اللاتينية للاتصالات التعليمية، إلخ؛
  - 2 العمل عن كثب مع آلية التنسيق الجديدة المنشأة في إطار أسرة الأمم المتحدة ومع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا و"فرقة العمل" المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن دون الاقتصار عليها، في صدد القمة العالمية لمجتمع المعلومات،
- يدعو قطاع تنمية الاتصالات إلى ما يلي

- 1 أن يكون الوسيط الذي يسهل شراكات التنمية بين كل الأطراف. ويعني اشترك القطاع في مشاريع محددة توفر ضمان لها كما يؤمن استمرارية المشروع مما يشكل عناصر تجذب المستثمرين؛
- 2 أن يوضح دوره كوسيط من خلال أعماله بأن يقوم بما يلي على سبيل المثال:
  - تشجيع مشاريع الاتصالات الإقليمية؛
  - المشاركة في تنظيم حلقات تدريبية؛
  - التوقيع على اتفاقات مع منظمات دولية أخرى معنية بالتنمية؛
- 3 تشجيع الشراكات عبر الوطنية لاحتضان المشاريع على أساس المعارف في قطاع الاتصالات التي تشترك فيها البلدان النامية؛
- 4 تشجيع الشراكات عبر الوطنية للشركات الناشئة في قطاع الاتصالات التي تشترك فيها البلدان النامية؛
- 5 التشجيع على التعلم والتدريب في البلدان النامية طوال الدورة الصناعية بكاملها ابتداءً من تصميم المنتجات والخدمات إلى إنشاء الشركات المناظرة وتشغيلها؛
- 6 تعزيز الظروف المطلوبة في البلدان النامية للنجاح في عملية احتضان المشاريع على أساس المعارف؛
- 7 الاستمرار في مساعدة البلدان النامية في الاستجابة إلى إعادة هيكلة الاتصالات على الصعيد العالمي وخاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية؛
- 8 حث وكالات التمويل الدولية والدول الأعضاء وأعضاء القطاع على التعامل على سبيل الأولوية مع بناء الشبكات والبنية التحتية التي تستعمل التكنولوجيا الرقمية في البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً؛
- 9 متابعة التنسيق مع الهيئات الدولية العاملة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية تعبئة الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ المشاريع.



# الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-183(Rev.1)

24 مارس 2002

الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 5

البند 4 من جدول الأعمال

## مشروع قرار جديد مقترح

### التعاون الدولي

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يشير إلى

أ) القرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) والقرارين 64 و65؛

ب) القرار 1114 الصادر عن المجلس في سنة 1997؛

ج) القرارين 16 و21 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالتينا، 1998)،

وإذ يأخذ في الاعتبار

أ) أن مجال التنمية يشهد تحديات لا تنتهي وتوقع تغييرات جديدة باستمرار؛

ب) أن تحقيق أهداف البلدان النامية يتطلب نهجاً جديدة من أجل تلبية تحديات النمو، من الناحيتين النوعية والكمية؛

ج) أن قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد يمكن أن يوفر إطاراً يشجع على تبادل الخبرات بهدف وضع سياسات تؤدي إلى تنمية متكاملة

ومتناسقة تحترم تطلعات جميع البلدان في أن يكون لديها قطاع اتصالات ناجح ونشط في خدمة التنمية الاقتصادية؛

د) أن هناك نقصاً في التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر المؤسسات المالية الدولية، يعوق تنفيذ مشاريع التعاون الدولية؛

هـ) أن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تواجه بشكل متزايد الحاجة إلى المعرفة بالتكنولوجيات السريعة التطور والسياسات والمسائل

الاستراتيجية التي تتصل بها؛

و) الأهمية الحيوية للتعاون بين الدول الأعضاء، وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات ومنتميه لتلبية احتياجات البلدان النامية، خاصة منها أقل

البلدان نمواً؛

ز) النتائج المرضية والمشجعة التي حققتها المشاريع التي تلقت دعماً تعاونياً دولياً،

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضاً

أن القرار 58 (كيوتو، 1994) يبرز، من بين أمور أخرى؛

1. أن لدى الاتحاد والمنظمات الإقليمية إيماناً بأن التعاون الوثيق من شأنه أن ينهض بتطوير الاتصالات الإقليمية؛

2. أن هناك حاجة مستمرة إلى تعاون الاتحاد تعاوناً أوثق مع المنظمات الإقليمية،

وإذ يسلم

- أ) بأن البلدان النامية تمر بمراحل إنمائية مختلفة؛  
ب) بالحاجة، نتيجة لذلك، إلى تبادل الخبرات بشأن تنمية الاتصالات على المستوى الإقليمي؛

يقرر

3 أن على قطاع تنمية الاتصالات أن يوثق علاقاته مع منظمات الاتصالات الإقليمية من أجل تحفيز المبادرات الجديدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: جدول أعمال التوصيلية في الأمريكتين، والشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومعهد أمريكا اللاتينية للاتصالات التعليمية؛

4 أن على مكتب تنمية الاتصالات أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتشجيع تبادل الخبرات بين البلدان النامية، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛  
يطلب إلى الأمين العام

1. أن يقوم على وجه عاجل بالشروع في تدابير وبرامج خاصة لإقامة أنشطة ومبادرات، بالتعاون الوثيق مع منظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية وسائر المؤسسات ذات الصلة، وتشجيع تلك الأنشطة؛

2. أن يبذل كل جهد ممكن لتشجيع القطاع الخاص على القيام بما يلزم لتسهيل التعاون مع البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

3. العمل عن كثب مع آليات التنسيق الجديدة المنشأة في إطار أسرة الأمم المتحدة ومع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في صدد القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يكفل بأن يقوم قطاع تنمية الاتصالات، بشكل فعال، بتنسيق وتنظيم أنشطة مشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع معاهد التدريب، في مجالات تم جميع الأطراف، وأن يراعي الأنشطة التي تقوم بها هذه الجهات، وكذلك القيام بتزويدها بالمساعدة التقنية المباشرة.



# الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة 184-A  
23 مارس 2002  
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 5

البند 4 من جدول الأعمال

مراجعة مقترحة للقرار 17 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 1998

تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

بالقرار 17 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)،

وإذ يضع في اعتباره

- أ) أن قطاع الاتصالات يشكل أحد العناصر الأكثر حيوية لنمو الاقتصاديات الوطنية؛
- ب) أن وجود شبكات وخدمات اتصالات متماسكة على الأصعدة الإقليمية والأقليمية والدولية لتنمية الاقتصاديات الوطنية يشكل عنصراً مهماً لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمالي في الدول الأعضاء؛
- ج) ضرورة التنسيق والانسجام في الجهود لتطوير البنية التحتية للاتصالات على الأصعدة الإقليمية والأقليمية والدولية؛
- د) الأهمية الحيوية لمشاريع تنمية الاتصالات على كل الأصعدة التي أيدتها مؤتمرات التنمية الإقليمية السابقة والاجتماعات التحضيرية التي عقدت قبل هذا المؤتمر؛
- هـ) أن هناك نقصاً في التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات المالية الدولية الأخرى وأن هذا النقص يعيق هذه المشاريع؛
- و) النتائج المرضية والمشجعة التي أنجزتها المشاريع المشاهدة والتي ساعدت على تكوين شبكات تعاون واتصالات،
- ز) أن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تعاني بصورة متزايدة من الحاجة إلى معرفة التكنولوجيات التي تتطور بسرعة وما يرتبط بها من المسائل السياسية والاستراتيجية؛
- ح) أن الوفاء بالمتطلبات المذكورة في الفقرة (ز) "إذ يضع في اعتباره" يمثل مهمة عسيرة نظراً للموارد الموجودة تحت تصرف هذه البلدان،

وإذ يلاحظ

أن خطة التعليم الإلكتروني في مراكز التميز التابعة لقطاع التنمية تساعد البلدان النامية وأهل البلدان نمواً مساعدة كبرى في صدد المتطلبات المتصلة بالمعرفة،

يقرر

- 1 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات تحديد الطرائق والوسائل الممكنة لتنفيذ المشاريع الإقليمية والأقاليمية والدولية عن طريق استخدام الموارد المتيسرة للمكتب على أفضل وجه ممكن، ومن خلال ميزانيته السنوية ومن فوائض معارض الاتصالات؛
- 2 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن يعمل بنشاط على مساعدة البلدان في إنشاء مشاريع وطنية في مرحلتها الإعداد والتنفيذ على حد سواء؛
- 3 أنه ينبغي للدول الأعضاء النظر في تقديم مساهمات عينية و/أو نقدية إلى الميزانيات المتوقعة للمشاريع الإقليمية والأقاليمية والدولية ولتنفيذ الأنشطة الأخرى المتوقعة في إطار هذه المشاريع؛
- 4 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات استكشاف إمكانيات عقد شراكات مع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع التنمية والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية الأخرى من أجل رعاية أنشطة هذه المشاريع؛
- 5 كفاءة الاستمرار في تمويل مشاريع مراكز التميز من فوائض معارض الاتصالات؛
- 6 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات المساعدة في تنفيذ مشاريع جديدة منها، على سبيل المثال لا الحصر، الطب عن بعد والتعليم عن بعد والتجارة الإلكترونية والبنية التحتية الإذاعية وتطوير مراكز الأبحاث ومراكز الاتصالات ومشاريع التنمية الريفية وإعادة الهيكلة ومشاريع إدارة الترددات وجامعة الاتصالات العالمية/معهد التدريب العالمي في ميدان الاتصالات ومراكز التميز والمشاريع الوطنية لتنمية الاتصالات في عدة ميادين، وينبغي أيضاً بذل الجهود إلى أبعد حد لدمج المشاريع التي تتشابه في المحتوى/الأهداف،

يناشد

المنظمات والوكالات المالية الدولية ومزودي المعدات ومشغلي/مزودي الخدمات للنظر في إمكانية إتاحة التمويل الكامل أو الجزئي للمشاريع الإقليمية والأقاليمية والدولية،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يكفل تخصيص جميع الإمكانيات اللازمة لتعزيز وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية والدولية لكفالة تلبية احتياجات البلدان النامية.